مركز دراسات الشهيد الخامس

العراق في مراكز الدراسات الإقليمية والدولية

العدد 105

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. محاكمات أعضاء داعش في العراق: دور الولايات المتحدة / Washington Institute	٤
٢. السعودية توقف خط أنابيب كان يمثل مساراً حيوياً لتجاوز مضيق هرمز / The Wall Street Journal	٥
٣. ما تأثير إغلاق خط أنابيب «شرق–غرب» السعودي في تدفقات النفط؟ / The Times of Israel	٦
٤. السعودية تغلق خط أنابيب «شرق–غرب» عقب هجمات نُفذت من العراق / FDD	٧
٥. هرمز بحاجة إلى جماعة مشتركة، لا إلى إدارة ثنائية / CSIS	٨
٦. التقرير الخاص بالحرب – سبتمبر / ISW	٩
٧. لا تستطيع الولايات المتحدة التخلي عن إقليم كردستان / JINSA	١٠
٨. العراق يتعرض لضغوط عقب هجمات بطائرات مسيّرة أوقفت خط أنابيب سعودي حيوي / gCaptain	١١
٩. إيران والنظام الأمني الآخذ في التشكل في الشرق الأوسط / CSIS	١٢
١٠. العراق يضبط منصة إطلاق طائرات مسيّرة استُخدمت لاستهداف خط أنابيب النفط السعودي / Al Jazeera	١٣
١١. السعودية توقف خط أنابيبها النفطي الحيوي بسبب هجمات بطائرات مسيّرة منسوبة إلى العراق / The Guardian	١٤
١٢. نحو سبتمبر: كيف تتشكل استراتيجية إيران تجاه الجماعات المسلحة في العراق؟ / ORSAM	١٥
١٣. عشرة أسئلة وإجابات خبراء بشأن الانسحاب النهائي للقوات الأمريكية من العراق / Atlantic Council	١٧
١٤. فرنسا والعراق يعمّقان علاقاتهما في مجالي الطاقة والدفاع خلال زيارة الزيدي / Asharq Al-Awsat	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحه

الملخص التنفيذي

يدخل الشرق الأوسط مرحلة من إعادة التشكل الجيوسياسي، باتت فيها كثير من الافتراضات الأمنية التي استقرت خلال العقود الماضية تواجه تحديات جديدة. وتشير مجموعة من التحولات المتزامنة، بدءاً من الأزمات المرتبطة بأمن الطاقة وهشاشة مسارات نقل النفط والغاز، مروراً بانتهاء المهمة العسكرية للتحالف الدولي في العراق، واحتدام التنافس بين إيران والولايات المتحدة، والتطورات المتعلقة بالملف الكردي، وصولاً إلى مساعي بغداد لتوسيع علاقاتها الاقتصادية والدفاعية مع أوروبا، إلى أن المنطقة تنتقل من نظام أمني مستقر نسبياً إلى بنية أكثر تعقيداً وتعددية في مستوياتها. وفي هذه البيئة الجديدة، يعود العراق مجدداً إلى مركز المعادلات الإقليمية. ولا تنبع أهمية العراق من موارده في مجال الطاقة أو من موقعه الجغرافي فحسب، بل من وقوعه عند نقطة التقاء عدد من المحاور الاستراتيجية، وفي مقدمتها التنافس بين إيران والولايات المتحدة، وأمن الخليج العربي، ومسارات نقل الطاقة، ومكافحة الإرهاب، ومستقبل الجماعات المسلحة، والتوازن بين القوى الإقليمية. ولهذا السبب، لم تعد التطورات الداخلية في العراق شأناً وطنياً محضاً، بل باتت تداعياتها تؤثر بصورة مباشرة في الأمن الإقليمي، بل وحتى في سوق الطاقة العالمية. ويُعد الهجوم على خط أنابيب شرق–غرب السعودي والتوقف المؤقت لنشاط هذا المسار الاستراتيجي مثالاً واضحاً على التحول الذي طرأ على طبيعة التهديدات في الشرق الأوسط. ففي السابق، كانت المنافسات الإقليمية تُعرَّف في الغالب ضمن إطار الحروب التقليدية أو النزاعات الحدودية أو المواجهات العسكرية المباشرة، أما اليوم فقد أصبحت البنى التحتية الحيوية، ومسارات نقل الطاقة، والموانئ، وخطوط الملاحة البحرية، والشبكات اللوجستية جزءاً رئيسياً من ساحات التنافس. وتكشف الهشاشة المتزامنة لكل من مضيق هرمز وباب المندب والمسارات البديلة لتصدير الطاقة مدى ارتباط الأمن الاقتصادي العالمي بالاستقرار السياسي والأمني في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تتمثل القضية الأساسية بالنسبة إلى العراق، أكثر من كونها مجرد أزمة أمنية، في كونها اختباراً لمفهوم سيادة الدولة. إذ يتعين على حكومة بغداد تحقيق توازن بين مجموعة من الضرورات الصعبة، تشمل الحفاظ على علاقاتها مع دول المنطقة، ومنع استخدام الأراضي العراقية في صراعات خارجية، وإدارة العلاقة مع الجماعات المسلحة الداخلية، وتعزيز حصر القرار الأمني ضمن إطار المؤسسات الرسمية. ويمكن لنتيجة هذا المسار أن تحدد موقع العراق المستقبلي داخل النظام الإقليمي. وفي الوقت نفسه، يشكل انتهاء المهمة العسكرية للتحالف الدولي المناهض لتنظيم داعش في العراق مؤشراً على نهاية مرحلة مهمة في علاقات بغداد وواشنطن، إلا أن ذلك لا يعني خروج الولايات المتحدة من معادلات العراق. فتحول النهج الأمريكي من الحضور العسكري المباشر إلى استخدام الأدوات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية يعكس تحولاً في أسلوب ممارسة النفوذ الأمريكي في المنطقة. وفي المقابل، يتيح تراجع الوجود العسكري الأمريكي مساحة أوسع أمام القوى الإقليمية لإعادة تعريف أدوارها في البيئة الأمنية العراقية. ومن جهة أخرى، تشير التطورات المرتبطة بإيران إلى أن طهران لا تزال أحد الفاعلين الرئيسيين في تشكيل البيئة الأمنية المحيطة بها. وتُعد شبكة علاقات إيران مع القوى الإقليمية، وموقعها الجغرافي في الخليج العربي، وقدرتها على التأثير في معادلات العراق وسوريا والبحر الأحمر، من العوامل المهمة في تحليل مستقبل النظام الإقليمي. وفي المقابل، تسعى الدول العربية والقوى الغربية إلى إعادة ضبط بيئاتها الاستراتيجية من خلال إنشاء آليات أمنية جديدة، وتقليل الاعتماد على المسارات المعرضة للمخاطر، وتوسيع نطاق التعاون الدفاعي. كما تمثل التطورات الكردية جزءاً من العملية ذاتها المتعلقة بإعادة تعريف النظام الإقليمي. فقد أتاح تراجع الدور الأمريكي المباشر في سوريا، وتغير حسابات تركيا، ومساعي القوى الكردية لإيجاد موقع جديد لها داخل الهياكل السياسية القائمة، فرصاً للحد من بعض النزاعات؛ غير أن الاتفاقات الأمنية المتعلقة بالسلاح ودمج القوات المسلحة ستظل هشة في غياب ضمانات سياسية وقانونية مستدامة. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي النظر إلى مساعي العراق لتطوير علاقاته مع أوروبا، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز قطاع الطاقة، وتحديث قدراته الدفاعية، بوصفها جزءاً من جهود بغداد الرامية إلى تعزيز استقلالها الاستراتيجي. وتدل أشكال التعاون الجديدة مع فرنسا وغيرها من الشركاء الأوروبيين على أن العراق يسعى إلى الابتعاد عن حالة الاعتماد على شريك خارجي واحد أو شريكين، والعمل بدلاً من ذلك على بناء شبكة أكثر تنوعاً من العلاقات الاقتصادية والأمنية. وتُظهر حصيلة هذه التحولات أن الشرق الأوسط يتجه نحو تشكيل نظام جديد لا تُقاس فيه القوة بالقدرة العسكرية وحدها، بل تصبح السيطرة على البنى التحتية الحيوية، وكفاءة الحوكمة، والقدرة الاقتصادية، والقابلية لبناء تحالفات متعددة الأطراف، عناصر حاسمة في تحديد موازين القوة. وفي هذا السياق، لا يمثل العراق فاعلاً هامشياً، بل يشكل إحدى النقاط المحورية التي ستسهم في تحديد المسار المستقبلي للمنطقة؛ إذ إن نجاحه أو إخفاقه في تعزيز السيادة الوطنية، وإدارة التنافسات الداخلية، وتحقيق التوازن في علاقاته الخارجية، يمكن أن يؤثر بصورة مباشرة في هندسة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.

Washington Institute

محاكمات أعضاء داعش في العراق: دور الولايات المتحدة

دخل العراق، عقب نقل آلاف الأشخاص المرتبطين بتنظيم داعش من شمال شرق سوريا، مرحلة جديدة من المعالجة القضائية لهذا الملف. وقد بدأت هذه العملية بعد انهيار منظومة احتجاز عناصر داعش في سوريا ونقل نحو ٥٧٠٠ محتجز إلى العراق. وأعلنت بغداد في الأول من سبتمبر أنها استكملت التحقيق مع أكثر من ٥٧٠٠ شخص مرتبطين بالتنظيم. ويمكن أن تمثل هذه الخطوة تقدماً مهماً بالنسبة إلى ضحايا جرائم داعش وعائلاتهم المطالبة بالمحاسبة، وكذلك بالنسبة إلى المحتجزين

الذين ظلوا لسنوات من دون حسم أو تحديد لوضعهم القانوني؛ إلا أن تساؤلات لا تزال قائمة بشأن معايير جمع الأدلة، وضمانات المحاكمة العادلة، وسرعة إجراءات التقاضي، ومستوى المشاركة الدولية. وبعد الهزيمة الإقليمية لتنظيم داعش عام ٢٠١٩، بقي آلاف النساء والرجال والأطفال الذين كانوا محتجزين لدى قوات سوريا الديمقراطية «قسد» في شمال شرق سوريا، بسبب العضوية في التنظيم أو الروابط العائلية أو غيرها من الصلات به، من دون مسار قانوني واضح. وكان من بين هؤلاء نحو ٥ آلاف سوري، و٣ آلاف عراقي، وألفي شخص من رعايا دول أخرى. وكانت النساء والأطفال يُحتجزون في الغالب داخل مخيمي الهول وروج، فيما كان أكثر من ١٠ آلاف رجل وفتى محتجزين في مراكز احتجاز أخرى. وقد امتنعت دول عديدة، لأسباب أمنية وسياسية، عن استعادة مواطنيها، ما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية والأمنية الناجمة عن فترات الاحتجاز الطويلة. وفي يناير، طلب العراق من الولايات المتحدة تسهيل نقل نحو ٥٧٠٠ رجل محتجز من سوريا، بينهم ٣٤٩٧ سورياً، و٤٧٠ عراقياً، و٧١٠ من مواطني دول عربية أخرى، و٩٨٠ من رعايا دول أخرى. وجاءت هذه الخطوة نتيجة مخاوف بغداد من عدم قدرة سوريا على إدارة هذا الملف، واحتمال الإفراج عن أشخاص يشكلون خطراً أمنياً. ويتعامل العراق مع هذه القضايا وفق قوانينه الوطنية، بما في ذلك قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥، وقانون العقوبات لسنة ١٩٦٩، وقانون أصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٧١. وتتيح هذه القوانين إصدار أحكام بالإعدام بحق أشخاص مرتبطين بأنشطة إرهابية، وهو ما يتعارض مع تشريعات عدد كبير من الدول التي ينتمي إليها بعض المحتجزين. كما سارت التحقيقات بوتيرة سريعة؛ إذ كانت نحو ٨٥ في المئة منها قد استُكملت بحلول يوليو، في حين دخل العراق في مفاوضات مع ٦١ دولة بشأن اتفاقات لإعادة رعاياها الأجانب، بهدف تخفيف الضغط عن منظومة السجون العراقية. وعلى الرغم من الدور الفاعل الذي يضطلع به العراق، فإن سجل البلاد في المحاكمات الواسعة لأعضاء تنظيم داعش بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩ أثار مخاوف بشأن السرعة المفرطة في إجراءات المحاكمة، والاعترافات القسرية، واستخدام عقوبة الإعدام. كما لا تزال محدودية الطاقة الاستيعابية للسجون العراقية، والمشروعية القانونية لعملية نقل بعض المحتجزين، وغياب تشريعات شاملة تتناول الجرائم الدولية الأساسية، مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، من أبرز التحديات القائمة. ومع ذلك، أسفرت عملية مراجعة الملفات أيضاً عن الإفراج عن عدد من الأشخاص؛ إذ أطلق العراق سراح طفلين يحملان الجنسيتين الفنلندية والأمريكية بعد عدم توافر أدلة كافية على ارتباطهما بتنظيم داعش. كما تقرر، من بين ٣٤٩٧ سورياً جرى نقلهم، إعادة ٤٥٧ شخصاً إلى سوريا بسبب عدم كفاية الأدلة اللازمة لاستمرار احتجازهم، فيما أُفرج كذلك عن سبعة عراقيين. وتشمل القضايا التي لا تزال قيد التحقيق أشخاصاً متهمين بتولي أدوار قيادية وأمنية ودينية وعسكرية وإعلامية ومالية ولوجستية وطبية وفنية داخل هيكل تنظيم داعش، كما ترتبط ست قضايا على الأقل باستعباد نساء إيزيديات. وكان العراق قد تعاون سابقاً مع مؤسسات دولية، من بينها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة المعني بجرائم داعش، وهو يتعاون حالياً مع آليات أوروبية لتبادل المعلومات والأدلة القضائية. ولإدارة هذه الأزمة على المدى الطويل، جرى التأكيد على ضرورة إعادة الرعايا الأجانب إلى بلدانهم، وإنشاء آليات متعددة الأطراف للمحاكمة، وتبادل المعلومات القضائية، وتوفير الدعم المالي الدولي. ولا يستطيع العراق معالجة هذا الملف بمفرده، كما يُرجح أن تستغرق عمليات المحاكمة أو الإعادة أو نقل المحتجزين سنوات. ومن ثم، يُعد إنشاء إطار مستدام يشمل تمويلاً متعدد السنوات، ومساعدات فنية، وتعاوناً استخبارياً بين الدول، أمراً ضرورياً لمنع عودة تنظيم داعش وضمان التعامل العادل مع هذه القضايا.

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iraqs-islamic-state-trials-us-role

The Wall Street Journal

السعودية توقف خط أنابيب كان يمثل مساراً حيوياً لتجاوز مضيق هرمز

أوقفت المملكة العربية السعودية تشغيل خط أنابيبها الاستراتيجي «شرق-غرب» عقب عدة هجمات بطائرات مسيّرة استهدفت هذا المسار المخصص لنقل النفط. وأعلن مسؤولون سعوديون أن هذه الهجمات نُفذت من داخل الأراضي العراقية وألحقت أضراراً بالبنية التحتية النفطية. ويُعد هذا الخط من أهم المسارات البديلة لنقل النفط في حال تعرض مضيق هرمز لاضطرابات أمنية، إذ تبلغ طاقته الاستيعابية ما يصل إلى ٧ ملايين برميل من النفط الخام يومياً، وينقل النفط من مناطق الإنتاج في شرق المملكة لمسافة تقارب ٧٥٠ ميلاً إلى ميناء ينبع على ساحل البحر الأحمر، بما يتيح تصدير النفط من دون المرور عبر مضيق هرمز. وأعلنت وزارة الخارجية السعودية أن عدة طائرات مسيّرة تسببت في أضرار بالمنشآت النفطية وفي وقوع

إصابات، مشيرة إلى بدء أعمال الإصلاح. وأكدت الرياض أن الهجمات انطلقت من الأراضي العراقية، في وقت لا تزال فيه الحكومة العراقية تواجه تحديات في فرض السيطرة على الجماعات المسلحة المقربة من إيران، وهي جماعات سبق أن استهدفت البنية التحتية السعودية. وعلى الرغم من تنفيذ السعودية والولايات المتحدة خلال الأشهر الماضية ضربات جوية محدودة ضد بعض الجماعات المسلحة العراقية، أعلن مسؤولون سعوديون أن المملكة، في هذه المرحلة وبناءً على طلب بغداد، ستمتنع عن اتخاذ إجراءات انتقامية ضد العراق. ورداً على هذه التطورات، أعلنت الحكومة العراقية أن رئيس الوزراء أصدر توجيهاً بفتح تحقيق في الهجمات، وأن إجراءات قانونية ستُتخذ بحق أي فرد أو جماعة يثبت تورطها فيها. وشدد مسؤولون عراقيون على أن الحكومة لن تسمح باستمرار أنشطة تهدد أمن العراق أو علاقاته مع دول المنطقة، وهو موقف يعكس سعي بغداد إلى منع تحول الأراضي العراقية إلى ساحة مواجهة مباشرة بين الأطراف الإقليمية. وفي الوقت نفسه، تصاعدت التطورات الأمنية في المنطقة مع تنامي نفوذ القوى المتحالفة مع إيران على مسارات الطاقة الاستراتيجية. ففي اليمن، وسّعت قوات الحوثيين نطاق سيطرتها على أجزاء من الممر البحري في باب المندب، وهو معبر حيوي يصل البحر الأحمر بالمحيط الهندي ويُعد أحد المسارات الرئيسية لنقل الطاقة إلى الأسواق الآسيوية. وقد أدى التحكم بهذا المسار، إلى جانب هشاشة خط الأنابيب السعودي، إلى مضاعفة الضغوط على أمن صادرات النفط الإقليمية. وتفاعلت أسواق الطاقة العالمية مع هذه التطورات، إذ ارتفع سعر خام برنت إلى أكثر من ١٠٤ دولارات للبرميل، في حين حذر محللون من أن استمرار الهجمات على البنية التحتية النفطية والموانئ وناقلات النفط قد يدفع الأسعار إلى نحو ١٢٠ دولاراً للبرميل. كما أدى انخفاض إمدادات الطاقة من منطقة الخليج العربي إلى ارتفاع التكاليف المالية وزيادة الضغوط على أسواق السندات. ولم يكن الضرر الذي لحق بخط أنابيب «شرق-غرب» أول حادث من هذا النوع خلال العام الجاري، إذ سبق أن أدت هجمات سابقة إلى خفض طاقته بنحو ٧٠٠ ألف برميل يومياً، رغم أن السعودية تمكنت خلال فترة قصيرة من استعادة تلك القدرة. ويرى خبراء أن إصلاح الأضرار الجديدة سيتم على الأرجح بسرعة أيضاً، غير أن خطر تكرار الهجمات لا يزال قائماً. كما أدى انخفاض إنتاج النفط السعودي إلى ضغوط اقتصادية ملموسة. ووفقاً للبيانات المنشورة، تراجع إنتاج المملكة من النفط في أغسطس بمقدار ٢٫٣ مليون برميل يومياً ليصل إلى نحو ٦ ملايين برميل يومياً، في حين بلغ متوسط الإنتاج خلال العام السابق نحو ٩٫٤ ملايين برميل يومياً. وقد زاد هذا الانخفاض من الضغوط على الاقتصاد السعودي، وجعل تنفيذ البرامج التنموية والاقتصادية المرتبطة بـ«رؤية السعودية ٢٠٣٠»، التي تعتمد على الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي الواسع، أكثر صعوبة. كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي السعودي في الربع الثاني من العام بنسبة ٤٫٧ في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، فيما بلغ عجز الموازنة خلال النصف الأول من العام نحو ٤٢٫٧ مليار دولار.

https://www.wsj.com/world/middle-east/saudi-arabia-shuts-down-pipeline-that-was-a-crucial-

The Times of Israel

ما تأثير إغلاق خط أنابيب «شرق-غرب» السعودي في تدفقات النفط؟

أدى توقف خط أنابيب «شرق-غرب» الاستراتيجي في المملكة العربية السعودية عقب هجوم بطائرة مسيّرة إلى تصاعد المخاوف من تفاقم أزمة الطاقة العالمية وزيادة الضغوط على سوق النفط. ويُعد هذا الخط أحد أهم المسارات البديلة لتصدير النفط بعيداً عن مضيق هرمز، إذ يتيح نقل النفط من مناطق الإنتاج في شرق المملكة إلى ميناء ينبع على ساحل البحر الأحمر. ويبلغ طول الخط نحو ١٢٠٠ كيلومتر، أي ما يقارب ٧٤٦ ميلاً، ويوفر إمكانية نقل النفط إلى أوروبا عبر قناة السويس، وإلى آسيا عبر باب المندب. وأعلن مسؤولون سعوديون أن الهجوم على هذه البنية التحتية النفطية نُفذ بواسطة طائرات مسيّرة أطلقتها جماعات مسلحة مدعومة من إيران في العراق. وقد أدت الأضرار الناجمة عن الهجوم إلى توقف تشغيل خط الأنابيب، فيما تشير التقديرات إلى أن إصلاحه قد يستغرق ما بين ثلاثة وخمسة أسابيع. وتنبع الأهمية الاستراتيجية لهذا المسار من دوره في تقليص اعتماد السعودية على مضيق هرمز، الذي كان يعبره قبل الأزمة نحو ٢٠ مليون برميل من النفط يومياً. ووفقاً لتقديرات قطاع الطاقة، كان ما بين ٢٫٦ و٤ ملايين برميل من النفط تُنقل يومياً عبر هذا الخط إلى ميناء ينبع منذ أواخر أغسطس، وهي كمية قد تُحجب عن السوق العالمية في حال طال أمد التوقف. وتمثل كمية قدرها ٤ ملايين برميل يومياً نحو ٤ في المئة من إجمالي إمدادات النفط العالمية. كما تراجع إنتاج السعودية، الذي بلغ في إحدى الفترات نحو ١٠ ملايين برميل يومياً، إلى قرابة ٦ ملايين برميل يومياً. ويرتبط جانب مهم من هذه التطورات بالوضع الأمني في العراق؛ إذ ادعت السعودية أن الهجمات انطلقت من الأراضي العراقية، وهو ما أعاد إلى الواجهة مسألة قدرة الحكومة العراقية على بسط سيطرتها على الجماعات المسلحة المقربة من إيران. وأعلنت الحكومة العراقية فتح تحقيق لتحديد المسؤولين عن الهجوم، مؤكدة أنها ستتخذ الإجراءات القانونية بحق أي فرد أو جماعة تهدد أمن العراق أو علاقاته مع دول المنطقة. ويعكس ذلك التحدي البنيوي الذي تواجهه بغداد في إدارة أنشطة الفاعلين المسلحين الذين لا يخضعون بصورة كاملة لسيطرة الدولة، ومنع تحول الأراضي العراقية إلى ساحة للصراعات الإقليمية. وفي الوقت نفسه، تصاعدت التهديدات التي تواجه مسارات نقل الطاقة في مناطق أخرى من الإقليم. فقد أدى اتساع نفوذ قوات الحوثيين في أجزاء من البحر الأحمر وباب المندب إلى فرض ضغوط إضافية على صادرات النفط السعودية، فيما أسهم تراجع حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز وازدياد التهديدات التي تواجه الممرات البحرية في دفع الأسواق العالمية إلى التفاعل مع احتمالات انخفاض إمدادات النفط. وفي أعقاب هذه التطورات، تجاوز سعر خام برنت مستوى ١٠٥ دولارات للبرميل، وحذر محللون من أن استمرار الاضطرابات قد يؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار. ولم تقتصر تداعيات الأزمة على سوق الطاقة وحدها، بل أسهمت في عدد من الدول في رفع تكاليف الوقود والسلع الأساسية. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار وقود الديزل في بعض الدول، مثل نيجيريا وإندونيسيا ولبنان، بنسب تراوحت بين ٨٠ و٩٢ في المئة. وفي الولايات المتحدة أيضاً، ارتفع متوسط سعر البنزين إلى نحو ٤٫٣٢ دولارات للغالون، فيما بلغ سعر الديزل نحو ٦٫٢٣ دولارات للغالون. وبصورة عامة، تكشف هشاشة البنية التحتية للطاقة في منطقة الخليج العربي أن أمن صادرات النفط لا يزال يتأثر بدرجة كبيرة بالتنافسات الجيوسياسية، ونشاط الجماعات المسلحة الإقليمية، وقدرة الحكومات على فرض السيطرة على أراضيها. وفي هذه المعادلة، اكتسب دور العراق أهمية خاصة، ولا سيما في ضوء وجود الجماعات المسلحة على أراضيه وموقعه الجغرافي بين إيران والدول العربية المطلة على الخليج.

https://www.timesofisrael.com/what-closure-of-saudi-arabias-east-west-pipeline-could-mean-

FDD

السعودية تغلق خط أنابيب «شرق-غرب» عقب هجمات نُفذت من العراق

أوقفت المملكة العربية السعودية مؤقتاً تشغيل خط أنابيب النفط الخام الاستراتيجي «شرق-غرب»، الذي يُعد أهم مسار لنقل النفط السعودي بما يتيح تجاوز مضيق هرمز، وذلك عقب عدة هجمات بطائرات مسيّرة استهدفت منشآت للطاقة في منطقتي الرياض والمدينة المنورة. وتبلغ الطاقة الاستيعابية لهذا الخط ما يصل إلى ٥ ملايين برميل من النفط يومياً، ينقلها من الحقول النفطية في شرق المملكة إلى محطة التصدير في ينبع على ساحل البحر الأحمر، ما يمنحه دوراً حيوياً في تقليص

اعتماد صادرات النفط السعودية على مسار مضيق هرمز. وفي أعقاب هذه الهجمات، ارتفع سعر خام برنت في البداية إلى نحو ١١٠ دولارات للبرميل، قبل أن يتراجع في ١١ سبتمبر إلى قرابة ١٠٥ دولارات، وكانت هذه المرة الأولى منذ مايو التي يستقر فيها مؤشر خام برنت فوق مستوى ١٠٠ دولار للبرميل. وأعلنت وزارة الطاقة السعودية أن وقف تشغيل خط الأنابيب جاء كإجراء احترازي، إلا أن صور الأقمار الصناعية أظهرت اندلاع حرائق في بعض محطات الضخ الواقعة على امتداد هذا المسار. من جانبها، أعلنت وزارة الخارجية السعودية أن الهجمات نُفذت بواسطة «عدة طائرات مسيّرة أُطلقت من العراق»، وأسفرت عن إصابة عدد من الأشخاص وإلحاق أضرار بالمنشآت. ومع ذلك، أعلنت الرياض أنها ستمتنع في المرحلة الراهنة عن القيام بعمل عسكري مضاد، بعدما طلب رئيس الوزراء العراقي منح حكومته فرصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع شن هجمات من الأراضي العراقية ضد السعودية والدول المجاورة. وجاء هذا الهجوم في سياق سلسلة من التحركات التي نفذتها جماعات مسلحة مرتبطة بإيران في المنطقة. ففي أواخر يوليو، شنت فصائل مسلحة عراقية هجمات بطائرات مسيّرة على منشآت الطاقة السعودية، وردت السعودية عليها باستهداف مواقع تابعة لهذه الجماعات داخل العراق بغارات جوية بالتعاون مع القيادة المركزية الأمريكية «سنتكوم». وجاءت هذه التطورات بعد إعلان حركة الحوثيين في اليمن فرض حصار بحري على السعودية في ٢٠ يوليو، فيما كان الحوثيون قد نفذوا في وقت سابق عدة هجمات على منشآت الطاقة السعودية في المناطق الجنوبية والساحل الغربي للمملكة. وخلال الأشهر الأخيرة، ازداد مستوى التعاون بين الفصائل المسلحة العراقية والحوثيين. وتشير تقارير إلى أن الحوثيين قدموا المساعدة للجماعات المسلحة العراقية في التخطيط للهجمات بالطائرات المسيّرة التي استهدفت السعودية في يوليو وتنفيذها. كما أسفرت الغارات الجوية الأمريكية والسعودية على مواقع الفصائل المسلحة العراقية خلال الفترة نفسها عن مقتل أحد قادة الحوثيين إلى جانب مستشارين من الحرس الثوري الإيراني. وفي الداخل العراقي، منح رئيس الوزراء علي الزيدي، الذي تولى السلطة في ١٤ مايو ٢٠٢٦، الجماعات المسلحة، التي يحظى الجزء الأكبر منها بدعم إيراني، مهلة حتى ٣٠ سبتمبر لتسليم أسلحتها. إلا أن أربع جماعات مسلحة مرتبطة بإيران على الأقل رفضت نزع سلاحها، أو طرحت شروطاً لذلك اعتُبر تنفيذها صعباً أو غير ممكن بالنسبة إلى الحكومة العراقية. وبعد الهجوم الذي استهدف خط أنابيب «شرق-غرب» السعودي في ١٠ سبتمبر، أدان رئيس الوزراء العراقي الهجوم وشكّل لجنة للتحقيق في دور قيادة عمليات ميسان، وهي محافظة عراقية حدودية مع إيران. كما أُقيل قائد العمليات العسكرية في المحافظة، ونُقل قائد شرطة ميسان وعدد آخر من المسؤولين الأمنيين من مناصبهم إلى حين انتهاء التحقيقات. وأعلن المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية أن هذه الإجراءات اتُّخذت رداً على «الخروقات الأمنية الأخيرة في المحافظة». وتعكس هذه التطورات تصاعد الضغوط على الحكومة العراقية من أجل فرض سيطرتها على الجماعات المسلحة العاملة خارج الإطار الرسمي للدولة، ومنع استخدام الأراضي العراقية لشن هجمات على دول المنطقة، وهي قضية أصبحت واحدة من أبرز التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه بغداد في علاقاتها الإقليمية.

https://www.fdd.org/analysis/١٣/٩/٢٠٢٦/saudi-arabia-closes-its-east-west-pipeline-after-attacks-

CSIS

هرمز بحاجة إلى جماعة مشتركة، لا إلى إدارة ثنائية

بعد أسابيع من المفاوضات، اقتربت إيران وسلطنة عُمان من التوصل إلى اتفاق مؤقت بشأن عبور السفن عبر مضيق هرمز، في خطوة من شأنها أن تعيد تنشيط أهم ممر نفطي في العالم. وفي ٢٥ أغسطس، زار وزير الخارجية العُماني طهران، حيث اتفق الجانبان على إنشاء ممر مؤقت للعبور بعرض سبعة أميال. ووفقاً للخطة، سيكون مسار دخول السفن عبر المياه الإقليمية الإيرانية، بينما يمر مسار الخروج عبر المياه الإيرانية والعُمانية، مع حظر دخول السفن الحربية. وتنظر طهران إلى هذا التفاهم باعتباره إجراءً مؤقتاً يغطي فترة المفاوضات المقبلة التي ستستمر ما بين ٣٠ و٦٠ يوماً، في حين تتحدث عُمان عن إمكانية التوصل مستقبلاً إلى حل دائم. ومع ذلك، فإن هذا الاتفاق الثنائي بين طهران ومسقط لا يستطيع بمفرده ضمان استمرار تدفق النفط والسلع بصورة مستقرة عبر مضيق هرمز. فهذا الإطار لا يمثل اتفاق سلام، وقد أكد مسؤولون إيرانيون أن إعادة فتح المضيق بصورة كاملة تعتمد على تنفيذ الولايات المتحدة التزاماتها الواردة في مذكرة التفاهم المبرمة في يونيو، وهي مذكرة انتهت صلاحيتها حالياً. وبعد ستة أشهر من المواجهة بين إيران والولايات المتحدة، لا يزال احتمال استعادة الأمن الكامل في هذا المسار الاستراتيجي بعيد المنال. ومن أبرز المخاوف المرتبطة بالاتفاق الإيراني–العُماني احتمال الانتقال إلى نموذج من «الإدارة المشتركة» لمضيق هرمز بدلاً من نظام فصل الممرات البحرية الخاضع لإشراف المنظمة البحرية الدولية، والمعمول به منذ عام ١٩٦٨. وفي هذا النموذج، ستكون لإيران وعُمان صلاحيات أوسع في التحكم بحركة المرور البحرية. وعلى الرغم من أنه لن تُفرض رسوم على السفن خلال المرحلة المؤقتة التي تمتد ما بين شهرين وأربعة أشهر، فإن إيران أعلنت عن خطتها لتحويل السيطرة على المضيق إلى مصدر للإيرادات. وقد طرحت «هيئة مضيق الخليج الفارسي»، التي أُنشئت في مايو، مقترحاً لفرض رسوم قد تصل إلى مليوني دولار على كل سفينة، كما يجري بحث رسوم إضافية مرتبطة بحماية البيئة، وأمن الشحنات، والخدمات التنفيذية. غير أن المشكلة الأساسية في هذا التصور لا تكمن في تكاليفه الاقتصادية، بل في استبعاده دولاً أخرى ترتبط مصالحها الحيوية مباشرة بمضيق هرمز. فدولة قطر تعتمد على هذا الممر، الذي يبلغ عرضه ٢١ ميلاً، في صادراتها من الغاز الطبيعي المسال، كما يرتبط به جزء مهم من أمن الطاقة في أوروبا وآسيا. كذلك تعتمد صادرات النفط الكويتية والعراقية بدرجة كبيرة على هرمز. أما السعودية والإمارات فلديهما مسارات برية بديلة، إلا أن طاقتها لا تكفي لنقل سوى نحو ربع حجم الصادرات الذي كان قائماً قبل الحرب، كما أظهرت إيران أن البنية التحتية البرية بدورها ليست بمنأى عن الهجمات. وبناءً على ذلك، فإن الاتفاق الثنائي بين إيران وعُمان لا يزيل التهديد الأساسي، بل قد يحوّل قدرة إيران على تقييد الملاحة من أداة طارئة تُستخدم في زمن الحرب إلى آلية إدارية دائمة. ويعني ذلك أن صادرات الدول العربية ستصبح خاضعة لرقابة دولة سبق أن هددت هذا المسار نفسه من خلال أعمال عسكرية. وفي المقابل، لا يُنظر إلى العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل الأزمة باعتبارها حلاً مناسباً أيضاً، لأن النظام السابق، القائم على آلية المنظمة البحرية الدولية والضمان الضمني الذي كان يوفره الوجود البحري الأمريكي، تآكل عملياً بعد الأزمات الأخيرة. ويقوم المقترح البديل على إنشاء هيكل تعاون متعدد الأطراف شبيه بـ«الجماعة الأوروبية للفحم والصلب» التي أُنشئت بعد الحرب العالمية الثانية، وهي صيغة وضعت فرنسا وألمانيا، على الرغم من انعدام الثقة التاريخي بينهما، ضمن إطار مشترك لإدارة الموارد الحيوية. وفي حالة مضيق هرمز، يمكن لبنية مماثلة أن تتيح لجميع الدول المطلة على الخليج المشاركة في الإدارة الفنية والأمنية والتجارية لهذا الممر المائي، من دون اشتراط توافر ثقة سياسية كاملة بين الأطراف. ويوجد أساس قانوني لمثل هذا التعاون في المادة ٤٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تؤكد أهمية التعاون بين الدول المستخدمة للمضائق والدول المشاطئة لها في مجالات المساعدات الملاحية ومكافحة التلوث. كما طُبّق نموذج مشابه في مضيقي ملقا وسنغافورة منذ عام ٢٠٠٧، حيث تُغطى التكاليف من خلال مساهمات طوعية تقدمها الحكومات ومالكو السفن والمؤسسات الدولية. ويمكن لـ«جماعة هرمز» أن تنشئ مؤسسة تقوم على التمثيل المتساوي لدول المنطقة، وتضم أمانة دولية ورئاسة دورية وصندوقاً مشتركاً للخدمات، بما يخرج إدارة المضيق من نطاق سيطرة دولة واحدة. وفي مثل هذا النموذج، تحتفظ إيران بدورها بوصفها دولة مشاطئة، وبعوائدها الاقتصادية وبمكانتها الرسمية إلى جانب الدول العربية، فيما تحصل الدول العربية بدورها على ملكية مشتركة للآلية المكلفة بحماية مسارات صادراتها. وعلى الرغم من وجود عقبات جدية، من بينها انعدام الثقة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران، وتباين المواقف داخل هذه الدول، واحتمال اعتراض الولايات المتحدة على إدارة مستقلة للمضيق، فإن التجربة الأوروبية تشير إلى أن التعاون المؤسسي يمكن أن يحول دون تحول المنافسات الأمنية إلى حروب. وقد أظهرت أزمة الأشهر الخمسة عشر الماضية في الخليج أن استمرار دورة الضغوط والردود المضادة لن يؤدي، على الأرجح، إلا إلى تكرار أزمات جديدة مستقبلاً، وأن الوقت قد حان لإنشاء إطار جديد لإدارة مضيق هرمز.

https://www.csis.org/analysis/hormuz-needs-community-not-condominium

ISW

التقرير الخاص بالحرب- سبتمبر

أوجدت التحولات المتزامنة في تركيا وسوريا خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ بيئة جديدة أتاحت إمكان معالجة جانب من النزاع الكردي، إلا أن هذا المسار لا يعني حتى الآن التوصل إلى حل نهائي للقضية الكردية؛ إذ يظل أقرب إلى تفاهم أمني يتعلق بالسلاح والتنظيمات المسلحة، وهو تفاهم ما زال عرضة للانهيار في ظل هشاشة الأوضاع السياسية والإقليمية. ففي ٢٥ أغسطس، أعلن مظلوم عبدي، قائد قوات سوريا الديمقراطية، أن هذه القوات ستُنهي وجودها كقوة

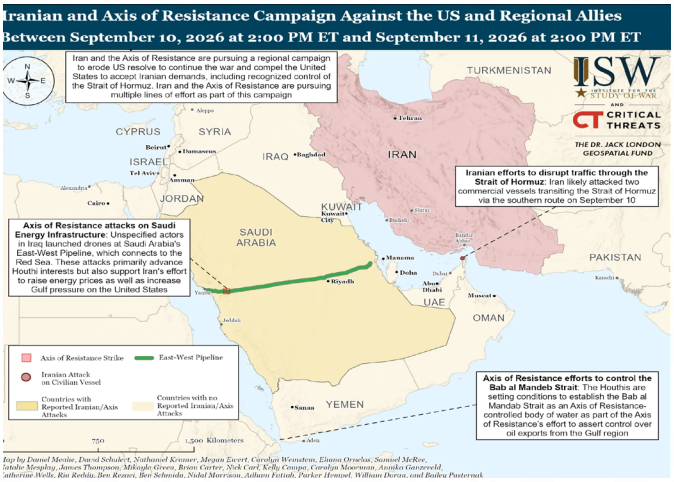

مستقلة بعد عقد من العمل المنفصل، وستنضم إلى الجيش السوري. وجاء هذا التطور بعد ١٥ يوماً فقط من إقرار البرلمان التركي إطاراً قانونياً لنزع سلاح حزب العمال الكردستاني، ما يعني أن تنظيمين مسلحين ظلّت أنقرة لسنوات تعتبرهما جزءاً من تهديد أمني مشترك، انتقلا خلال أقل من أسبوعين بعيداً عن مسار المواجهة المسلحة. ولا تقتصر أهمية هذا التطور على الجانب الأمني، بل يحمل أيضاً أهمية سياسية داخلية بالنسبة إلى رجب طيب أردوغان. فوفقاً للدستور التركي، يحتاج أردوغان من أجل الترشح مجدداً للانتخابات الرئاسية إلى تعديل الدستور أو إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة بصورة متزامنة. ويتطلب ذلك تأييد ٣٦٠ نائباً من أصل ٦٠٠ مقعد في البرلمان، وهو عدد لا يمتلكه الحزب الحاكم بمفرده. ويمكن لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، الذي يشغل ٥٦ مقعداً، أن يؤدي دوراً حاسماً في تأمين هذه الأصوات. ويأتي إضعاف خصوم أردوغان السياسيين، بالتزامن مع فتح قناة للتواصل مع القوى الكردية، ضمن هذا النهج. فحزب الشعب الجمهوري التركي، وهو أبرز قوى المعارضة، يواجه ضغوطاً سياسية، وملفاً قضائياً ضد رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، إلى جانب انقسامات داخلية. كما غادر ٩١ نائباً الحزب في يوليو ٢٠٢٦. وقد أدى هذا الوضع إلى تراجع احتمالات تشكيل ائتلاف بديل تشارك فيه القوى الكردية، وزاد في المقابل من أهمية تفاعل أردوغان مع الأكراد. ومع ذلك، لا يزال أردوغان يحافظ على قدر من المسافة السياسية عن مسار السلام، لأن الاعتماد على أصوات الناخبين الأكراد قد يثير استياء القوميين، ولا سيما حزب الحركة القومية بقيادة دولت بهتشلي. ولهذا حاولت الحكومة تقديم التنازلات في إطار إجراءات مؤسسية وقانونية، لا باعتبارها مبادرة شخصية من الرئيس. وفي سوريا، بدأ التعاون الأمريكي مع القوى الكردية منذ عام ٢٠١٤، ثم تأسيس قوات سوريا الديمقراطية عام ٢٠١٥، أساساً بهدف محاربة تنظيم داعش، إلا أن هذا التعاون لم يتحول في أي مرحلة إلى ضمانة سياسية للحكم الذاتي الكردي. وبعد انسحاب القوات الأمريكية من سوريا في أبريل ٢٠٢٦، تقلصت الخيارات المتاحة أمام القوى الكردية، واضطرت إلى الانتقال من الاعتماد على الدعم الخارجي إلى التفاوض بشأن موقعها داخل بنية الدولة المركزية في دمشق. وكان لعبد الله أوجلان دور مهم في هذا المسار؛ إذ فتح نداؤه في فبراير ٢٠٢٥ لإنهاء الكفاح المسلح مساراً جديداً للتفاوض، ودفع مظلوم عبدي إلى التحرك باتجاه التوصل إلى تفاهم مع دمشق. غير أن نفوذ أوجلان يقوم بدرجة كبيرة على مكانته الشخصية، ولا يزال من غير الواضح كيف يمكن أن يستمر هذا الدور بعد غيابه. وفي شمال العراق، لا يزال وجود حزب العمال الكردستاني أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في هذا المسار، إذ تتمركز نسبة مهمة من قواته المسلحة في مناطق إقليم كردستان العراق. وقد جرت أولى الخطوات الرمزية لنزع السلاح قرب السليمانية بمشاركة تركيا وإقليم كردستان والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، وسيعتمد نجاح عملية نزع السلاح بدرجة كبيرة على تعاون أربيل والسليمانية. وعلى الرغم من هذه التطورات، تبقى قضية الحقوق الأساسية للأكراد أبرز فجوة لم تُعالج بعد. فحزب العمال الكردستاني يطالب بضمانات دستورية لحقوق الأكراد، في حين تركز تركيا بدرجة أكبر على دمج القوات المسلحة وإنهاء النشاط العسكري. وفي سوريا أيضاً، وافقت دمشق على بعض الامتيازات، من بينها تدريس اللغة الكردية وإشراك الأكراد في مؤسسات الدولة، إلا أنه لم تُنشأ حتى الآن ضمانات قانونية مستقرة لهذه الحقوق. وفي المحصلة، يعكس هذا المسار تقاطعاً مؤقتاً بين عوامل داخلية وإقليمية ودولية؛ إذ أسهمت الضغوط الأمنية التي تواجهها تركيا، والتحولات في سوريا، وتراجع الدور الأمريكي، والحسابات السياسية الداخلية لأردوغان، في خلق فرصة للتوصل إلى تفاهم. غير أن هذه التفاهمات، ما لم تتحول إلى مؤسسات مستقرة وضمانات قانونية راسخة، ستظل فرصة سياسية مؤقتة أكثر منها سلاماً مستقراً ومكرساً.

https://understandingwar.org/research/middle-east/iran-update-september٢٠٢٦-١١-/

JINSA

لا تستطيع الولايات المتحدة التخلي عن إقليم كردستان

منذ بدء عملية «ملحمة الغضب»، تعرض إقليم كردستان العراق لسلسلة من الهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ المنسوبة إلى إيران. وفي ٧ سبتمبر، هاجمت ثلاث طائرات مسيّرة إيرانية قاعدة تابعة لمنظمة «كومله» قرب السليمانية في إقليم كردستان. وجاء الهجوم في وقت كانت فيه تقارير تتحدث عن خطط للبنتاغون لإنهاء تمويل قوات الأمن في إقليم كردستان، فضلاً عن الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من العراق بحلول نهاية سبتمبر ٢٠٢٦. وكان الإقليم قد شهد قبل ذلك، خلال أغسطس، هجمات بطائرات

مسيّرة انتحارية استهدفت مكتب رئيس حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، في أربيل، وكذلك مقر إقامة رئيس جهاز استخبارات الإقليم. وقال مسؤولون أكراد إن الهجوم انطلق من الأراضي الإيرانية، ووصفوه بأنه تصعيد خطير للضغوط على القيادة السياسية لأحد أقرب شركاء الولايات المتحدة في المنطقة. ووقع الهجوم في وقت كان فيه وقف لإطلاق النار قائماً بين الولايات المتحدة وإيران. ونفى وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي مسؤولية طهران، معتبراً أن العملية صُممت بهدف إحداث شرخ بين إيران وإقليم كردستان. وفي المقابل، طالب مسؤولو الإقليم إيران بتقديم تفسير مقنع لهذه الهجمات. وخلال الأشهر الماضية، سعى إقليم كردستان إلى النأي بنفسه عن المواجهة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران. وقد أكد مسرور بارزاني مراراً أن الإقليم لن يسمح باستخدام أراضيه ضد الدول المجاورة. ومع ذلك، أعلن مسؤولون في الإقليم أنه منذ بداية الأزمة نُفذ أكثر من ألف هجوم بالطائرات المسيّرة والصواريخ ضد المنطقة، ما أدى إلى إلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية، وتعطيل حركة التجارة، وتهديد منشآت الطاقة، واستهداف المصالح الأمريكية والجماعات الكردية الإيرانية المعارضة. ويرى التحليل المطروح أن استراتيجية إيران تجاه إقليم كردستان انتقلت من التركيز في البداية على جماعات المعارضة الكردية الإيرانية، مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وكومله، وحزب حرية كردستان، وحزب الحياة الحرة الكردستاني «بيجاك»، إلى استهداف مؤسسات الإقليم السياسية بصورة مباشرة. ومن وجهة نظر المسؤولين الأكراد، لم يعد هدف طهران مقتصراً على الحد من نشاط الجماعات المسلحة المعارضة، بل بات يشمل إضعاف المكانة السياسية للإقليم واستقراره الداخلي وقدرته على اتخاذ قرارات مستقلة. وفي هذا السياق، يُقدَّم إقليم كردستان بوصفه أحد أهم شركاء الولايات المتحدة في العراق؛ إذ استضاف قوات أمريكية، وتعاون استخبارياً مع واشنطن، وأسهم في حماية البنى التحتية الحيوية للطاقة، وشارك في العمليات ضد تنظيم داعش. ووفقاً لهذا المنظور، فإن إضعاف الإقليم قد يؤدي إلى إضعاف إحدى المناطق القليلة المستقرة في العراق والمتوافقة مع المصالح الأمريكية. وفي الوقت نفسه، من المقرر أن تنتهي مهمة التحالف الدولي ضد داعش في العراق في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، وقد أعلن مكتب رئيس الوزراء العراقي أن هذا التاريخ يمثل الموعد النهائي لانتهاء المهمة العسكرية للتحالف وخروج قواته. وفي إطار هذا الانسحاب، ستسحب الولايات المتحدة منظومات دفاعها الجوي من أربيل، كما ظهرت تقارير عن خفض الدعم المالي الأمريكي لقوات البيشمركة. وعلى الرغم من أن قوام هذه القوات يبلغ نحو ١٨٠ ألف عنصر، فإنها لم تتلقَّ في السنة المالية ٢٠٢٦ سوى ٦١ مليون دولار من المساعدات. ويحذر هذا التحليل من أن خفض الدعم الأمريكي للإقليم، في ظل تصاعد الضغوط الإيرانية ومساعي بغداد إلى تقييد القدرات الاقتصادية للإقليم، قد يضعف قدراته الدفاعية ويوجه إلى طهران رسالة توحي بالضعف. كما يؤكد أن الهجمات الإيرانية على الإقليم ينبغي النظر إليها باعتبارها جزءاً من استراتيجية أوسع تتبعها طهران للحفاظ على موقعها الإقليمي، وتعزيز مسار استعادة قدراتها النووية، واختبار مدى إرادة الولايات المتحدة. وفي الختام، يُقترح أن تؤجل واشنطن سحب قواتها ومعداتها الدفاعية من العراق، وأن توسع التعاون الدفاعي المباشر مع إقليم كردستان، وتعزز منظومات الدفاع الجوي وحماية البنية التحتية المدنية، وأن تعلن بوضوح أن الهجمات التي تستهدف قيادة الإقليم غير مقبولة. ومن هذا المنظور، لا يُنظر إلى دعم إقليم كردستان باعتباره مجرد دعم لشريك إقليمي، بل يُقيَّم باعتباره إجراءً يهدف إلى الحفاظ على إحدى أهم أدوات النفوذ الأمريكي في العراق، ومنع اتساع النفوذ الإيراني في المنطقة.

https://jinsa.org/jinsa_report/the-united-states-cannot-afford-to-abandon-the-kurdistan-region/

gCaptain

العراق يتعرض لضغوط عقب هجمات بطائرات مسيّرة أوقفت خط أنابيب سعودي حيوي

يتعرض العراق لضغوط متزايدة لاحتواء تداعيات الهجمات بالطائرات المسيّرة التي استهدفت خط أنابيب «شرق-غرب» الاستراتيجي في المملكة العربية السعودية، بعدما أظهرت التحقيقات الأولية أن هذه الهجمات انطلقت من داخل الأراضي العراقية. وأدت الهجمات إلى التوقف المؤقت لأحد أهم مسارات نقل النفط السعودي، كما عززت المخاوف بشأن دور الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران في استخدام الأراضي العراقية لتنفيذ عمليات إقليمية. وصباح السبت، أقال رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي قائد عمليات محافظة ميسان، وأمر بفتح تحقيق، بعدما تبين أن الهجمات على خط الأنابيب انطلقت من منطقة داخل المحافظة الواقعة قرب الحدود الإيرانية. وجاء هذا الإجراء في وقت تواجه فيه الحكومة العراقية خلال الأشهر الأخيرة ضغوطاً متزايدة لكبح الجماعات المسلحة المحلية المتحالفة مع إيران، والمتهمة باستخدام الأراضي العراقية لدعم القوى الحليفة لها في المنطقة وتنفيذ عمليات ضد أهداف تابعة لدول الخليج العربي.

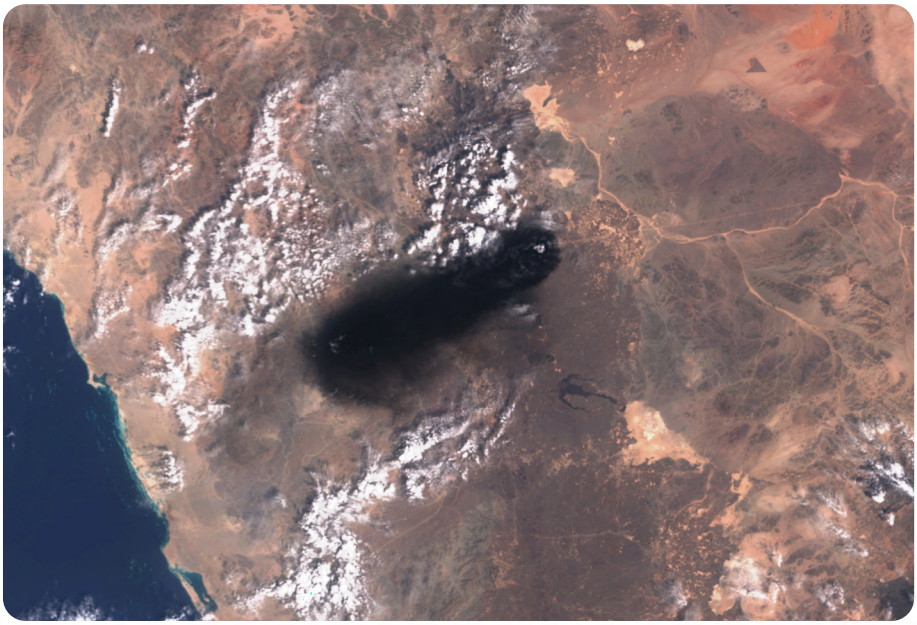

وكانت السعودية قد أوقفت تشغيل خط أنابيب «شرق-غرب» كإجراء احترازي عقب هجمات نفذتها عدة طائرات مسيّرة واستهدفت مناطق في الرياض والمدينة المنورة. ويُعد هذا الخط من أهم المسارات البديلة لصادرات النفط السعودية في حال وقوع أزمة في مضيق هرمز، وتبلغ قدرته على نقل النفط نحو ٧ ملايين برميل يومياً. وخلال الأشهر الأخيرة، وبعد الاضطرابات الحادة التي أصابت حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز، وصل هذا المسار إلى كامل طاقته التشغيلية، وأدى دوراً حيوياً في الحفاظ على صادرات النفط السعودية. وقد جرى تقييم هذه الهجمات في سياق تصاعد الضغوط الإقليمية التي تمارسها قوى مقربة من إيران. وفي الفترة نفسها، وسعت قوات أنصار الله اليمنية أنشطتها على امتداد ساحل البحر الأحمر، ومع تقدمها باتجاه مضيق باب المندب باتت تمتلك قدرة محتملة أكبر على تهديد أحد أهم ممرات الطاقة العالمية الأخرى. ومن شأن استمرار هذا المسار أن يفرض مزيداً من الضغوط على سوق النفط العالمية، وأن يزيد من صعوبة الجهود السعودية الرامية إلى حماية اقتصاد المملكة من تداعيات الحرب الإقليمية. وعلى الرغم من الهجمات الأخيرة، كان التفاعل الأولي لأسعار النفط محدوداً، إذ جرى تداول خام برنت عند نحو ١٠٥ دولارات للبرميل. غير أن أسعار النفط كانت قد ارتفعت خلال الأيام السابقة، ووصلت في مرحلة معينة إلى قرابة ١١٠ دولارات للبرميل، مدفوعة بالمخاوف من تأثير الصراعات الإقليمية في إمدادات الطاقة العالمية. وفي إطار الإجراءات الأمنية، أمر العراق كذلك بإغلاق منفذ الشلامجة الحدودي مع إيران بصورة احترازية، وهو قرار يعكس قلق بغداد من امتداد التداعيات الأمنية للأزمة الإقليمية إلى حدودها الشرقية، ومن احتمال استخدام الأراضي العراقية في عمليات تستهدف الدول المجاورة. وفي المحصلة، أعاد الهجوم على خط أنابيب «شرق-غرب» السعودي إبراز الموقع الحساس الذي يشغله العراق في معادلات أمن الطاقة في منطقة الخليج العربي. وتواجه بغداد حالياً تحدياً مزدوجاً؛ فمن جهة، يتعين عليها إثبات قدرتها على فرض سيادتها على أراضيها ومنع الجماعات المسلحة من استخدامها في الصراعات الإقليمية، ومن جهة أخرى، يتعين عليها إدارة التوازنات الداخلية المعقدة بين الدولة والجماعات المسلحة والقوى الخارجية المؤثرة.

https://gcaptain.com/iraq-under-pressure-after-drone-strikes-close-key-saudi-pipeline/

CSIS

إيران والنظام الأمني الآخذ في التشكل في الشرق الأوسط

اندلعت الحرب الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران في فبراير ٢٠٢٦ بهدف إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، إلا أن التطورات الأولية تشير إلى أن إيران، خلافاً لما كان يتوقعه مخططو الحرب، لم تخرج منها أضعف، بل تمكنت من تعزيز موقعها الاستراتيجي. وكان الهدف الأولي للولايات المتحدة وإسرائيل إسقاط الجمهورية الإسلامية، أو على الأقل إضعاف قدراتها النووية والعسكرية بصورة حادة، بما يمهد الطريق لإقامة نظام إقليمي جديد تصبح فيه إسرائيل الركيزة الأمنية الرئيسية في الشرق الأوسط، وتُطبَّع فيه العلاقات بين إسرائيل والسعودية، فيما

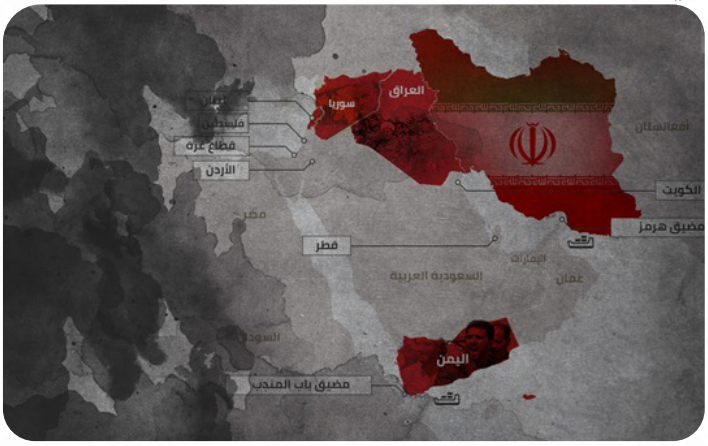

يجري التعامل مع قضايا فلسطين ولبنان وسوريا تحت نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها. غير أن الحرب كشفت، وفقاً لهذا التحليل، عن حدود القوة العسكرية الأمريكية والإسرائيلية. فإيران، التي كانت قد استعدت مسبقاً لمثل هذه المواجهة، تبنت استراتيجية تقوم على رفع كلفة الحرب، وتمكنت بذلك من الحد من قدرة خصومها الأكثر قوة على تحقيق أهدافهم العسكرية. وكان من أبرز ما حققته إيران إلحاق أضرار واسعة بالبنية التحتية العسكرية الأمريكية في المنطقة، إذ استهدفت هجماتها الصاروخية وبالطائرات المسيّرة أكثر من اثنتي عشرة قاعدة عسكرية أمريكية، وألحقت أضراراً بالمعدات ومدارج الطائرات ومنظومات الرادار والمنشآت البحرية. وأثارت هذه الهجمات تساؤلات بشأن قدرة الولايات المتحدة على حماية قواعدها في الخليج العربي والاستمرار في الحفاظ على البنية الأمنية التي قامت عليها المنطقة طوال العقود الماضية. ويتمثل التطور الثاني في ترسيخ دور إيران في التحكم بمضيق هرمز. ففي المراحل الأولى من الحرب، أغلقت إيران هذا الممر المائي الحيوي في محاولة للحد من تصعيد الهجمات الأمريكية، لكنها أدركت لاحقاً، بحسب هذا التحليل، أن السيطرة على هرمز تتجاوز كونها أداة عسكرية، ويمكن تحويلها إلى ورقة ضغط اقتصادية وسياسية. ومن هذا المنظور، لم تتمكن الولايات المتحدة من استعادة السيطرة على المضيق، ولم يكن بمقدورها إخضاعه بفعالية من خلال القصف، كما لم تستطع انتزاع هذه القدرة من إيران بواسطة العقوبات، الأمر الذي اضطر واشنطن، وفقاً للرؤية التي يطرحها النص، إلى القبول بدور أكبر لإيران في معادلات الأمن الإقليمي والاقتصاد العالمي. واستهدفت الهجمات الإيرانية كذلك البنية التحتية للطاقة في منطقة الخليج، بما في ذلك منشآت الغاز في رأس لفان بقطر، والبنية التحتية للطاقة في الإمارات، وميناء الفجيرة، وناقلات نفط تابعة لدول عربية. ويرى التحليل أن هدف إيران لم يكن الدخول في حرب مع الدول العربية، بل إضعاف القدرات العسكرية الأمريكية في المنطقة وتحويل شبكات الاتصال والطاقة في الخليج إلى إحدى نقاط الضعف المؤثرة في الاقتصاد العالمي. كما أدى إغلاق مضيق هرمز إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط والغاز ووقود الديزل ووقود الطائرات، فيما أثرت الاضطرابات في إمدادات سلع مثل الهيليوم واليوريا والألومنيوم والمنتجات البتروكيماوية في النشاط الصناعي في أجزاء من آسيا وفي الأمن الغذائي في بعض مناطق أفريقيا. وأظهرت هذه التطورات أن الاعتماد العالمي على منطقة الخليج لا يقتصر على الطاقة وحدها، بل إن المنطقة أصبحت مركزاً حيوياً للتجارة العالمية. وفي البيئة الأمنية الإقليمية الجديدة، سيكون العراق متأثراً بصورة مباشرة بالتنافس بين إيران والولايات المتحدة. فاعتماد صادرات النفط العراقية على مسارات الخليج العربي، والدور الجغرافي للعراق في شبكة الطاقة الإقليمية، وقربه من إيران، كلها عوامل تجعل بغداد عرضة لضغوط مضاعفة في ظل النظام الأمني الجديد. كما أن اتساع نطاق المنافسات الإقليمية قد يحول العراق إلى إحدى الساحات الرئيسية للتفاعل أو المواجهة بين القوى الخارجية. وعلى المستوى الإقليمي، من شأن تراجع الدور الأمريكي أن يهيئ المجال لظهور نظام متعدد الأقطاب. وتتوقع إيران أن تضطلع الصين بدور اقتصادي ودبلوماسي، وربما عسكري، أكبر في الخليج العربي. كما ستجد أوروبا، نتيجة اعتمادها على الطاقة والتجارة، نفسها مضطرة إلى انتهاج سياسة أكثر استقلالاً تجاه الشرق الأوسط. وفي مثل هذه الظروف، لن يتشكل النظام الإقليمي المستقبلي حول محور احتواء إيران، بل على أساس منافسة متعددة الأطراف تضم إيران والدول العربية وتركيا والصين وروسيا وأوروبا والولايات المتحدة. ووفقاً لهذا التحليل، أدت حرب عام ٢٠٢٦ إلى إنهاء النموذج الأمني القديم في الشرق الأوسط، الذي كان قائماً على التفوق الأمريكي والتطويق الاستراتيجي لإيران. وتنظر إيران إلى نفسها بوصفها أحد الفاعلين الرئيسيين في النظام الجديد؛ وهو نظام يُرجح أن يكون أكثر اضطراباً وتعددية في أقطابه، وأن يقوم على توازن بين مجموعة من القوى الإقليمية والدولية.

https://www.csis.org/analysis/iran-and-emerging-security-order-middle-east

Al Jazeera

العراق يضبط منصة إطلاق طائرات مسيّرة استُخدمت لاستهداف خط أنابيب النفط السعودي

أعلنت القوات الأمنية العراقية أنها تمكنت من تحديد موقع منصة لإطلاق الطائرات المسيّرة وضبطها، يُعتقد أنها استُخدمت في الهجوم على خط أنابيب النفط السعودي «شرق-غرب». وقال سعد معن، رئيس مركز الإعلام الأمني العراقي، إن فريقاً استخبارياً وأمنياً تمكن، بعد تنفيذ عمليات تتبع ورصد، من العثور على معدات الإطلاق، فيما لا تزال التحقيقات الفنية والجنائية متواصلة لتحديد هوية منفذي الهجوم. كما أعلنت بغداد أن رئيس الوزراء العراقي وافق على طلب إيران المشاركة في عملية مراجعة نتائج التحقيقات وتقييمها. وأكد مسؤولون عراقيون أن بغداد تُجري في الوقت نفسه اتصالات مباشرة مع المملكة العربية السعودية لتبادل المعلومات الأمنية المرتبطة بالحادث. ووُصف الموقف الرسمي العراقي بأنه يستند إلى مفهوم «السيادة الوقائية»، بمعنى أن العراق لا يكتفي برفض استخدام أراضيه لتنفيذ عمليات ضد دول أخرى، بل يسعى أيضاً إلى تجنب التحول إلى ساحة أو طرف في صراعات الوكالة الإقليمية. وقد أسفر الهجوم بالطائرات المسيّرة على خط أنابيب «شرق-غرب» السعودي عن إلحاق أضرار بالمنشآت في منطقتي الرياض والمدينة المنورة، فضلاً عن إصابة عدد من الأشخاص. ويحظى هذا الخط بأهمية استراتيجية كبيرة، إذ ينقل ما يقارب ٤ إلى ٥ في المئة من إمدادات النفط العالمية، ويتيح للسعودية تصدير نفطها من دون المرور عبر مضيق هرمز. وعقب الهجوم، أوقفت السعودية تشغيل الخط بصورة مؤقتة، لكنها أعلنت أنها لن تلجأ إلى رد عسكري فوري، واستجابت لطلب الحكومة العراقية بعدم تصعيد التوتر. ووفقاً لما أعلنته السعودية، جرى تحديد موقع إطلاق الطائرات المسيّرة في محافظة ميسان جنوب شرقي العراق قرب الحدود الإيرانية، وهي منطقة شهدت خلال السنوات الماضية وجود بعض الجماعات المسلحة المقربة من إيران. كما رجح مسؤولون عراقيون أن تكون منطقة «الطيب» في شمال شرقي محافظة ميسان، قرب منفذ الشيب الحدودي، هي الموقع الرئيسي للعملية، وهي منطقة تشمل نطاق نهر دويريج وجزيرة الطيب. وبالنظر إلى المسافة الفاصلة بين موقع الإطلاق والأهداف، رجح خبراء أن العملية لم تُنفذ باستخدام طائرات مسيّرة تكتيكية تقليدية، بل بواسطة طائرات متقدمة بعيدة المدى. وقد قُدرت المسافة من موقع الهجوم إلى المدينة المنورة بنحو ١١٠٠ كيلومتر، وإلى الرياض بنحو ٨٠٠ كيلومتر، وهو ما يشير إلى مستوى تقني ملحوظ في تنفيذ العملية. وبعد الحادث، أطلقت القوات الأمنية العراقية عملية واسعة النطاق لاعتقال الأشخاص المرتبطين بالهجوم. كما أُغلقت مؤقتاً عدة منافذ حدودية مع إيران، من بينها الشلامجة والشيب ومندلي، لإجراء عمليات تدقيق أمني، قبل أن تُستأنف جزئياً أنشطتها المتعلقة بعبور الحالات الإنسانية. وأجرت الحكومة العراقية كذلك تغييرات في القيادات العسكرية بالمناطق الحدودية، ولا سيما في محافظة ميسان، كما خضع عدد من القيادات الأمنية المحلية للتحقيق. وقد فرض هذا الحادث ضغوطاً إضافية على بغداد لإثبات قدرتها على فرض السيطرة الكاملة على أراضيها وحدودها وعلى قرارها الأمني. وفي وقت يتجه فيه العراق إلى تقليص دور التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة، أصبحت قدرة الحكومة على منع استخدام أراضي البلاد لتنفيذ عمليات إقليمية أحد الاختبارات الرئيسية للسيادة الوطنية العراقية. ومن جهة أخرى، سعت السعودية إلى إدارة القضية عبر المسار السياسي والتنسيق مع الحكومة العراقية بدلاً من اللجوء إلى رد عسكري مباشر. ويأتي هذا النهج في وقت تواجه فيه الرياض، إلى جانب التهديدات المرتبطة بالهجمات بالطائرات المسيّرة، تطورات أمنية في البحر الأحمر وضغوطاً متزايدة في محيط باب المندب. وعلى هذا الأساس، تحتاج السعودية إلى اتخاذ إجراءات عملية لتعزيز قدرتها على الردع في مواجهة التهديدات التي تستهدف بنيتها التحتية للطاقة وأمنها الإقليمي.

https://www.aljazeera.com/news/١٣/٩/٢٠٢٦/iraq-seizes-drone-launching-platform-used-for-

The Guardian

السعودية توقف خط أنابيبها النفطي الحيوي بسبب هجمات بطائرات مسيّرة منسوبة إلى العراق

أوقفت المملكة العربية السعودية تشغيل خط أنابيب نفطي استراتيجي عقب هجمات بطائرات مسيّرة قالت السلطات السعودية إنها انطلقت من الأراضي العراقية. ويمتد خط أنابيب «شرق-غرب» بطول يقارب ١٢٠٠ كيلومتر، أي نحو ٧٤٥ ميلاً، من منطقة بقيق القريبة من الخليج العربي إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، وقد اكتسب أهمية أكبر منذ اندلاع الحرب الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران، إذ استخدمته السعودية لتجاوز القيود الناجمة عن إغلاق مضيق هرمز أو تدهور الأوضاع الأمنية فيه. وأعلنت وزارة الخارجية السعودية أن عدة طائرات مسيّرة قادمة من العراق استهدفت منطقتي الرياض والمدينة المنورة، ما أدى إلى إصابة

عدد من الأشخاص وإلحاق أضرار بمنشآت خط الأنابيب، فيما أوضحت وزارة الطاقة السعودية أن وقف تشغيل الخط جاء كإجراء احترازي بهدف تقييم الوضع الأمني. وقد زاد الهجوم من الضغوط السياسية والأمنية على الحكومة العراقية، إذ باتت بغداد مطالبة بالإجابة عن كيفية تمكن جماعات مسلحة من استخدام الأراضي العراقية لتنفيذ عمليات ضد دول المنطقة. وأكدت الحكومة العراقية أن الهجمات انطلقت من داخل أراضيها، وأمرت بفتح تحقيق في الحادث، كما أدانت الهجوم على السعودية باعتبارها دولة مجاورة. وأعلن مكتب رئيس الوزراء العراقي كذلك إقالة القائد المسؤول عن محافظة ميسان في جنوب العراق من منصبه. وأظهرت صور أقمار صناعية منشورة استناداً إلى بيانات منظومة «كوبرنيكوس سنتينل» تصاعد دخان أسود بالقرب من مسار خط أنابيب «شرق-غرب» جنوب شرقي المدينة المنورة، بما يتطابق مع التقارير التي تحدثت عن تعرض منشآت نفطية لأضرار. وقد ازدادت الأهمية الاستراتيجية لهذا الخط نتيجة دوره المتنامي في صادرات النفط السعودية؛ فوفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية، تضاعفت صادرات النفط السعودية عبر ميناء ينبع على البحر الأحمر بأكثر من مرتين منذ اندلاع الحرب، وهو ما أتاح للرياض مواصلة تصدير جزء من نفطها من دون الاعتماد الكامل على مسار الخليج العربي ومضيق هرمز. وجاء هذا الحادث في وقت تزامن مع سيطرة قوات أنصار الله في اليمن على جزيرة بريم الاستراتيجية الواقعة في مضيق باب المندب، وهو ممر حيوي يُعد أحد المسارات الرئيسية للملاحة البحرية بين أوروبا وآسيا. وقد أدى تصاعد حالة عدم الاستقرار في اثنين من أهم ممرات الطاقة والتجارة العالمية، وهما مضيق هرمز وباب المندب، إلى زيادة المخاوف في الأسواق الدولية. وفي أعقاب هذه التطورات، تجاوز سعر النفط حاجز ١٠٠ دولار للبرميل، فيما ارتفع متوسط سعر وقود الديزل في الولايات المتحدة للمرة الأولى إلى أكثر من ٦ دولارات، وهو ما قد يفرض ضغوطاً اقتصادية وسياسية كبيرة على الإدارة الأمريكية قبيل انتخابات التجديد النصفي. واتهم الرئيس الأمريكي إيران باحتمال الوقوف وراء الهجوم، في حين أكد مسؤولون إيرانيون أن المنطقة لا تحتاج إلى وجود الولايات المتحدة بوصفها «شرطي المنطقة». وكانت السعودية قد اتهمت في وقت سابق جماعات مسلحة عراقية مقربة من إيران بتنفيذ هجمات ضد بنيتها التحتية النفطية، وأعلنت أنها تحتفظ بحقها في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية أمنها ومنشآتها وسيادتها. كما أدانت كل من البحرين والأردن وقطر الهجوم، ووصف مجلس التعاون لدول الخليج العربية الحادث بأنه «تصعيد خطير وتهديد غير مقبول لأمن المملكة العربية السعودية»، فيما أعلنت بريطانيا دعمها للسعودية وللحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. وفي المحصلة، يضع هذا التطور العراق أمام اختبار مهم يتعلق بالسيادة؛ إذ يتعين على بغداد تحقيق توازن بين الحفاظ على علاقاتها الإقليمية، وفرض السيطرة الكاملة على أراضيها، ومنع تحول الأراضي العراقية إلى ساحة لصراعات أوسع بين إيران والولايات المتحدة والدول العربية.

https://www.theguardian.com/world/٢٠٢٦/sep/١٢/saudi-arabia-shuts-down-oil-pipeline-blaming-

ORSAM

نحو سبتمبر: كيف تتشكل استراتيجية إيران تجاه الجماعات المسلحة في العراق؟

مع اقتراب موعد ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، المحدد لخروج القوات الأمريكية وسائر قوات التحالف من العراق، وكذلك لبدء تنفيذ مسار تسليم سلاح الجماعات المسلحة، تدخل الساحة السياسية والأمنية العراقية مرحلة حساسة. وقد بات التنافس بين الولايات المتحدة وإيران على الحفاظ على النفوذ داخل العراق أكثر وضوحاً، فيما تتمثل المسألة الأساسية بالنسبة إلى إيران، في مرحلة ما بعد الحرب الأخيرة، في الحفاظ على نفوذها لدى الجماعات المتحالفة معها ومنع تراجع قدرتها على التأثير في البنية السياسية والأمنية العراقية. ويتمثل السؤال الرئيسي في الاستراتيجية التي ستتبعها طهران لتجاوز الضغوط الراهنة بأقل كلفة ممكنة والحفاظ على ما

حققته من مكاسب. ولا تقوم الاستراتيجية الإيرانية في العراق على سياسة واحدة موحدة ومتكاملة، بل تُدار، تبعاً لطبيعة الجماعات المسلحة وموقعها في السياسة العراقية ومستوى تنسيقها مع حكومة بغداد، على ثلاثة مستويات: المقاومة، والتكيّف، وتأجيل مسار نزع السلاح. ففي المستوى الأول، تندرج جماعات مثل حركة النجباء وكتائب حزب الله، التي تعارض تسليم السلاح وتقييد أنشطتها العسكرية. وقد عكست تصريحات أكرم الكعبي، الأمين العام لحركة النجباء، في ٢ سبتمبر ٢٠٢٦ هذا التوجه، إذ أعلن أنه في حال بقاء القوات الأمريكية بعد ٣٠ سبتمبر، فإنها «ستُعاد إلى ديارها في التوابيت». ويشير هذا الموقف إلى أن جزءاً من الجماعات المقربة من إيران لا يزال يتمسك بالحفاظ على قدراته العسكرية واستخدام أدوات القوة الصلبة لمواجهة الضغوط الأمريكية. ومع ذلك، فإن مثل هذا النهج ينطوي أيضاً على كلفة بالنسبة إلى طهران، لأنه قد يهيئ الظروف لتصعيد مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة وفتح جبهة جديدة في العراق. أما المستوى الثاني، فيتعلق بالجماعات التي تتبنى نهجاً أكثر حذراً وقابلية للتفاوض. وفي هذا السياق، تتمتع منظمة بدر بقيادة هادي العامري بموقع خاص. فعلى خلاف الجماعات التي تشكلت بعد عام ٢٠١٤ خلال مرحلة مواجهة تنظيم داعش، تمتلك بدر تاريخاً يمتد لنحو أربعة عقود، وشاركت في الحرب العراقية الإيرانية، وتحولت ما بعد عام ٢٠٠٣، والأزمات الداخلية العراقية. وقد جعلتها هذه الخبرة التاريخية أكثر حذراً في التعامل مع الأزمات الإقليمية، كما أظهرت خلال الحرب الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران، خلافاً لبعض الجماعات الأكثر تشدداً، مستوى أعلى من التنسيق مع الحكومة العراقية والإطار التنسيقي الشيعي. كذلك اتجهت عصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي خلال السنوات الأخيرة نحو نهج أكثر انسجاماً مع الدولة. وبعد الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٥، أعلنت الجماعة قطع ارتباطها التنظيمي بالحشد الشعبي، وتسليم سلاحها إلى الدولة، وقبولها بمبدأ حصر السلاح بيد الدولة. ومع ذلك، فإن جماعات مثل بدر وعصائب أهل الحق بنت، خلال أكثر من عقدين، شبكات سياسية واقتصادية وإدارية واسعة داخل العراق، ولا تبدو مستعدة بسهولة لتعريض هذه القدرات للخطر، ولذلك قد تتباين مصالح هذه الجماعات في بعض الملفات مع أهداف طهران. أما المستوى الثالث من الاستراتيجية الإيرانية، فيتمثل في كسب الوقت ومنع تحول ٣٠ سبتمبر إلى نقطة نهاية حاسمة ونهائية. ومن وجهة نظر طهران، فإن استمرار المفاوضات بشأن مسار نزع السلاح بعد هذا التاريخ يمكن أن يتيح الإبقاء على وجود الجماعات المسلحة. وخلال الأسابيع الأخيرة، تعززت الرؤية القائلة إن تسليم السلاح ينبغي أن يتم بعد الانسحاب الكامل لقوات التحالف. وكان المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية قد أعلن أيضاً أن عملية ضبط سلاح الجماعات المسلحة ستتسارع بعد انتهاء مهمة التحالف. وبناءً على ذلك، لا يبدو أن إيران تسعى بالضرورة إلى الإبقاء الكامل على الوضع السابق، بل تحاول، من خلال إدارة كل مجموعة بطريقة مختلفة، الحد من حجم تراجع نفوذها في العراق. فمن جهة، تستفيد طهران من الجماعات الأكثر تمسكاً بخيار المقاومة للحفاظ على قدر من الردع، ومن جهة أخرى تحافظ على علاقاتها بالجماعات السياسية والعسكرية الأكثر قابلية للتكيف، وفي الوقت نفسه تسعى إلى تحويل مسار نزع السلاح إلى عملية أطول أمداً وقابلة للتفاوض. وفي نهاية المطاف، سيعتمد مستقبل هذا المسار بدرجة كبيرة على موقع الدولة العراقية وقدرتها على فرض سلطتها. فإذا تمكنت بغداد من تعزيز سيطرتها الفعلية على السلاح والحدود والقرارات الأمنية، فمن المرجح أن يتراجع دور الجماعات المسلحة؛ أما إذا بقي مسار نزع السلاح معتمداً بصورة أساسية على الضغوط الخارجية، فمن المرجح أن تستمر مقاومة هذه الجماعات، إلى جانب استمرار تنافس القوى الإقليمية داخل العراق.

https://orsam.org.tr/yayinlar/-٣.eylule-dogru-iranin-iraktaki-milis-stratejisi-nasil-sekilleniyor/

Atlantic Council

عشرة أسئلة وإجابات خبراء بشأن الانسحاب النهائي للقوات الأمريكية من العراق

يمثل الانسحاب النهائي للقوات الأمريكية من العراق في ٣٠ سبتمبر نهاية مهمة التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش، كما يطوي صفحة واحدة من أطول فترات الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وهي فترة بدأت مع غزو العراق عام ٢٠٠٣ وسقوط نظام صدام حسين. ويفتح هذا الانسحاب فصلاً جديداً في العلاقات بين بغداد وواشنطن، كما يطرح تساؤلات مهمة بشأن مستقبل أمن العراق، ودور إيران، ووضع الجماعات المسلحة، والأكراد،

ومواصلة مكافحة تنظيم داعش. ويعني انتهاء مهمة «عملية العزم الصلب» إنهاء أكثر من عقدين من الوجود العسكري الأمريكي في العراق. فبعد انسحاب القوات الأمريكية عام ٢٠١١، عادت إلى العراق عام ٢٠١٤ عقب سيطرة تنظيم داعش على ما يقارب ثلث أراضي البلاد. وأسهم هذا الوجود العسكري في هزيمة التنظيم، كما ترافق في مرحلة معينة مع تعاون مع بعض الجماعات المسلحة المقربة من إيران، لكنه تحول تدريجياً إلى أحد محاور الخلاف بين الولايات المتحدة وفصائل المقاومة وبعض القوى السياسية الشيعية العراقية. ويأتي انسحاب القوات الأمريكية في الوقت نفسه استجابةً لأحد المطالب الرئيسية للجماعات المسلحة العراقية والحكومة العراقية، فضلاً عن كونه جزءاً من سياسة تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط. ومن أبرز التحديات التي ستبرز بعد الانسحاب مسألة ضبط السلاح ودمج الجماعات المسلحة ضمن البنية الرسمية للدولة العراقية. فقد أعلنت الحكومة العراقية أنها تسعى إلى حصر السلاح بيد الدولة، إلا أن جماعات مثل كتائب حزب الله وحركة النجباء وكتائب سيد الشهداء لم تُظهر حتى الآن مؤشرات على استعدادها لتسليم سلاحها أو الاندماج الكامل في القوات الأمنية. وحتى مع جهود رئيس الوزراء علي الزيدي لإصلاح المنظومة الأمنية، لم يتحقق سوى تقدم محدود في الحصول على موافقة الجماعات التي تعلن تعاونها مع الحكومة. ولذلك، فإن مستقبل العلاقات الأمنية بين العراق والولايات المتحدة سيعتمد إلى حد كبير على قدرة بغداد على إدارة هذا الملف. ومن وجهة نظر إيران، يمثل انتهاء المهمة الأمريكية في العراق تطوراً إيجابياً ضمن استراتيجيتها طويلة الأمد الرامية إلى تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، إذ تنظر طهران إلى هذا الوجود بوصفه جزءاً من تهديد أمني مستمر منذ عقود. ومع ذلك، وفي ظل الحرب الأوسع بين إيران والولايات المتحدة، فإن انتهاء هذه المهمة لن يُحدث تحولاً حاسماً في المعادلات الكبرى، بل سيؤدي أساساً إلى تقليص إحدى أدوات الضغط غير المباشر، والمتمثلة في قدرة الجماعات العراقية على استهداف القوات الأمريكية خلال فترات السلم. ولا يعني الانسحاب الأمريكي بالضرورة عودة تنظيم داعش. فمنذ هزيمته الإقليمية في العراق عام ٢٠١٧، اتجه التنظيم بصورة أساسية إلى العمل عبر الخلايا السرية، وإثارة الاضطرابات المحلية، واستغلال الثغرات الأمنية. كما شملت مهمة مكافحة داعش إعادة أكثر من ٢٣ ألف مواطن عراقي من مراكز الاحتجاز المرتبطة بملف التنظيم في شمال شرق سوريا. وتشير التقديرات الاستخباراتية الأخيرة أيضاً إلى أن داعش في العراق لا يزال في حالة ضعف شديد، ولا يمتلك القدرة على استغلال حالة عدم الاستقرار على نطاق واسع. ويُعد وضع الأكراد في العراق وسوريا من التداعيات المهمة الأخرى لهذا الانسحاب. ففي إقليم كردستان العراق، يمكن أن يؤدي تراجع الدعم العسكري والمالي الأمريكي إلى إضعاف القدرة التفاوضية لأربيل في مواجهة بغداد والقوى الإقليمية الأخرى، فيما أدى تراجع الوجود الأمريكي في سوريا إلى دفع القوى الكردية نحو تفاهمات أكثر اضطراراً مع الحكومة المركزية. وعلى الرغم من انتهاء الوجود العسكري، فإن النفوذ الأمريكي في العراق لن ينتهي بالكامل، بل سينتقل من المجال العسكري إلى مجالات الاقتصاد والدبلوماسية والطاقة ومبيعات الأسلحة والعلاقات المالية. وينتج العراق نحو ٤ في المئة من النفط العالمي، كما يمنحه موقعه الجغرافي قدرة على الربط بين الخليج العربي وتركيا وبلاد الشام، ولذلك ستظل للولايات المتحدة مصالح مهمة في استقرار العراق. وفي المحصلة، يعكس انسحاب القوات الأمريكية تحولاً في شكل العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق، لا نهايتها. وسيعتمد نجاح هذه المرحلة على قدرة الدولة العراقية على تعزيز سيادتها الأمنية، وإدارة ملف الجماعات المسلحة، والحفاظ على التعاون في مكافحة الإرهاب، وتحقيق توازن في علاقاتها مع الولايات المتحدة وإيران وسائر القوى الإقليمية. أما ترك العراق بالكامل لساحة تنافس القوى الخارجية فقد يهيئ الظروف لمرحلة جديدة من عدم الاستقرار، في حين أن انتقالاً مُداراً بصورة مدروسة يمكن أن يمهد لقيام علاقة أكثر استقراراً وأقل طابعاً عسكرياً بين بغداد وواشنطن.

https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/ten-questions-and-expert-answers-on-the-

Asharq Al-Awsat

فرنسا والعراق يعمّقان علاقاتهما في مجالي الطاقة والدفاع خلال زيارة الزيدي

أكدت فرنسا والعراق، خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى باريس، ضرورة «تنويع مسارات تصدير» النفط والغاز في الشرق الأوسط بهدف الحد من هشاشة أمن الطاقة في المنطقة. وجاء هذا الموقف في وقت أدى فيه تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران إلى زيادة حالة عدم الاستقرار في مسارات نقل الطاقة، فيما أسهمت الأزمات المرتبطة بمضيقي هرمز وباب المندب في ارتفاع أسعار النفط. وشدد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء العراقي علي الزيدي، في بيان مشترك، على أهمية «الترابط

الإقليمي» وإنشاء مسارات بديلة لتصدير الطاقة بما يضمن أمن الطاقة في المنطقة. وتمثل زيارة الزيدي إلى قصر الإليزيه أول زيارة له إلى أوروبا منذ توليه رئاسة الوزراء في مايو، على أن تكون ألمانيا محطته التالية بعد فرنسا. وتأتي هذه الزيارة في ظل ازدياد تعقيد المشهد الأمني في الشرق الأوسط نتيجة تصاعد التوترات الإقليمية. فقد أدى ترسيخ سيطرة الحوثيين المدعومين من إيران على مضيق باب المندب، إلى جانب الأزمة الناجمة عن الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز، إلى فرض ضغوط إضافية على أسواق الطاقة وزيادة المخاوف بشأن أمن نقل النفط والغاز. وفي هذه البيئة، تسعى فرنسا والعراق إلى توسيع التعاون في مجال الطاقة باعتباره جزءاً من استراتيجية تهدف إلى الحد من المخاطر الجيوسياسية. وفي قطاع الطاقة، وقعت شركة «توتال إنرجيز» الفرنسية مذكرة تفاهم مع العراق بشأن إمدادات الغاز الطبيعي المسال، وأبدت استعدادها لتوسيع التعاون في قطاعي النفط والطاقة. وأعلن الرئيس التنفيذي للشركة، باتريك بويانيه، أن «توتال إنرجيز» تعتزم زيادة حجم استثماراتها في العراق من ١٢ مليار دولار إلى ١٦ مليار دولار. ويمكن لهذه الزيادة في الاستثمارات أن تؤدي دوراً مهماً في تطوير البنية التحتية للطاقة في العراق، وزيادة القدرة الإنتاجية، والمساهمة في الحد من مشكلات قطاع الكهرباء في البلاد. وبالتوازي مع التعاون في مجال الطاقة، اتفقت بغداد وباريس على توسيع تعاونهما الدفاعي أيضاً، إذ وقع البلدان خريطة طريق استراتيجية لشراء معدات عسكرية فرنسية، في خطوة تأتي ضمن مساعي العراق لتحديث قواته المسلحة وتعزيز قدراته السيادية والدفاعية. كما وقعت شركة «هارماتان إيه آي» الفرنسية مع وزارة الدفاع العراقية خطاب تعاون بشأن تطوير منظومات دفاع جوي آلية. وتعكس هذه الاتفاقات مساعي العراق إلى تنويع شركائه الخارجيين في المجالين الأمني والاقتصادي. فبعد تجربة الحرب ضد تنظيم داعش والتحديات الناجمة عن تنافس القوى الإقليمية والدولية، سعت بغداد خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز قدراتها الدفاعية المستقلة وتقليص اعتمادها على شريك خارجي بعينه. وإلى جانب مجالي الطاقة والدفاع، وقع البلدان عدة اتفاقات أخرى في مجالات المساعدات الإنمائية، والتعليم، والطيران المدني، والبنية التحتية لقطاع الكهرباء. وتعكس هذه الاتفاقات مجتمعة مساعي العراق إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير بنيته التحتية، والاستفادة من علاقاته مع الدول الأوروبية لتعزيز دوره الاقتصادي والاستراتيجي في بيئة إقليمية مضطربة.

https://english.aawsat.com/arab-world/-٥٣١٨٣٧٦france-iraq-deepen-energy-defense-ties-during-al-

الخلاصة والتحليل الخبير

تكشف التحولات الأخيرة في الشرق الأوسط عن حقيقة مهمة مفادها أن المنطقة دخلت مرحلة لم تعد فيها هياكل القوة والأمن التقليدية قادرة على تفسير الاتجاهات الجارية بصورة كاملة. فعلى مدى عقود، تشكل أمن الشرق الأوسط أساساً في ظل الوجود العسكري الأمريكي، وضمان أمن مسارات الطاقة، والتحالفات التقليدية بين واشنطن وعدد من دول المنطقة، والمساعي الرامية إلى احتواء المنافسين الجيوسياسيين. غير أن سلسلة الأزمات الأخيرة تشير إلى أن هذا الإطار آخذ في التغير، وأن المنطقة تتجه نحو نظام تكتسب فيه القوى الإقليمية، وشبكات النفوذ، والبنى التحتية الحيوية، والقدرة على إدارة الأزمات، أهمية متزايدة. ويقع العراق في قلب هذا التحول؛ فهو، بحكم موقعه الجيوسياسي وموارده من الطاقة وحدوده المشتركة مع إيران وقربه من الدول العربية في الخليج، ظل على الدوام إحدى أبرز نقاط تقاطع المنافسات الإقليمية. وتُظهر التطورات الأخيرة أن قضية العراق لم تعد تقتصر على مكافحة فلول تنظيم داعش أو إدارة الخلافات الداخلية، بل أصبحت مرتبطة بمسألة أوسع تتعلق بمكانة الدولة، والسيطرة على الإقليم، والقدرة على اتخاذ قرارات مستقلة. ويُعد ملف محاكمة عناصر داعش أحد المؤشرات الأولى على هذه المرحلة الجديدة؛ إذ وضع نقل آلاف الأشخاص المرتبطين بالتنظيم من شمال شرق سوريا إلى العراق بغداد أمام ملف أمني وقانوني بالغ التعقيد. فمن جهة، يحاول العراق تحمل مسؤولية التعامل مع أحد أكبر ملفات الإرهاب المعاصر، ومن جهة أخرى يواجه تحديات تتعلق بمحدودية القدرات القضائية، ومعايير جمع الأدلة، والضغوط الدولية المرتبطة بعقوبة الإعدام، وضرورة التعاون مع الأطراف الخارجية. ويكشف هذا الملف أن الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش لم تعنِ نهاية المشكلة، بل دشنت مرحلة جديدة لإدارة تداعياتها. وإلى جانب ملف داعش، يحمل الهجوم على خط أنابيب «شرق–غرب» السعودي دلالات تتجاوز بكثير كونه حادثاً أمنياً محدوداً، إذ يعكس تغير طبيعة المنافسات الإقليمية، حيث تحولت البنى التحتية للطاقة ومسارات نقل النفط إلى أدوات للضغط. ويُعد خط أنابيب «شرق–غرب» السعودي أصلاً استراتيجياً بسبب دوره في تقليص اعتماد الرياض على مضيق هرمز، ولذلك فإن استهدافه يخلّف تداعيات تتجاوز الأضرار الفنية ويرتبط مباشرة بمسألة أمن الطاقة العالمي. كما تكتسب استجابة العراق لهذا الحادث أهمية خاصة، إذ سعت بغداد إلى الموازنة بين عدة ضرورات متعارضة؛ فمن جهة، يتعين عليها إثبات أن الأراضي العراقية لا تُستخدم ضد الدول المجاورة، ومن جهة أخرى يتعين عليها إدارة الواقع المعقد لبنية القوة الداخلية ووجود الجماعات المسلحة. ويشير هذا الوضع إلى أن التحدي الرئيسي الذي سيواجه العراق خلال السنوات المقبلة لن يتمثل فقط في التهديدات الخارجية، بل أيضاً في قدرة الدولة على فرض سلطة متماسكة وموحدة. وينبغي أيضاً تحليل مسألة الانسحاب الأمريكي من العراق ضمن هذا الإطار نفسه. فانتهاء مهمة التحالف الدولي ضد داعش لا يعني نهاية الوجود الأمريكي في العراق بصورة كاملة، بل يعني تغير طبيعته وشكله. ومن المرجح أن تواصل واشنطن استخدام الأدوات المالية والاقتصادية والدبلوماسية والأمنية للحفاظ على دورها، إلا أن تراجع الوجود العسكري الأمريكي المباشر قد يغير موازين القوى بين الفاعلين الإقليميين ويمنح دولاً مثل إيران وتركيا والدول العربية مساحة أكبر لإعادة تعريف أدوارها. وبالنسبة إلى إيران، لا يزال العراق يمثل بيئة استراتيجية حيوية؛ فالقرب الجغرافي، والروابط السياسية والاقتصادية والأمنية، ودور الجماعات المتحالفة مع طهران، كلها توفر لإيران أدوات مهمة للحفاظ على نفوذها. غير أن الاتجاهات الجديدة تشير إلى أن طهران نفسها تواجه معادلة معقدة؛ إذ إن الحفاظ على نفوذها في العراق يتطلب تجنب اندلاع حالة واسعة من عدم الاستقرار، والحفاظ في الوقت ذاته على العلاقة مع البنية الرسمية للدولة في بغداد. ولذلك، فإن مستقبل دور الجماعات المسلحة العراقية سيكون على الأرجح نتاجاً للتفاعل بين الضغوط الداخلية، وحسابات إيران، وقدرة الدولة العراقية. وعلى المستوى الإقليمي، تكشف أزمة أمن الطاقة أن الممرات الحيوية مثل مضيق هرمز وباب المندب أصبحت عناصر مركزية في النظام الجيوسياسي. وتؤكد بعض التحليلات ضرورة إنشاء آليات متعددة الأطراف لإدارة هذه الممرات، لأن تجارب الأزمات الأخيرة أظهرت أن الاعتماد على الردع العسكري وحده لا يستطيع توفير أمن مستدام. ومع ذلك، فإن إنشاء مثل هذه الآليات يتطلب خفض مستوى انعدام الثقة بين الفاعلين الإقليميين، وهو ما لا يزال يمثل أحد أصعب التحديات التي تواجه الشرق الأوسط. كما تعكس التطورات الكردية هذا المسار المعقد نفسه؛ إذ يمكن للتفاهمات الأمنية بين تركيا وسوريا والقوى الكردية أن تخفف جانباً من التوترات المسلحة، لكن التجربة التاريخية أظهرت أن مثل هذه التفاهمات قد تظل مؤقتة ما لم تُحل القضايا السياسية والقانونية. وسيعتمد مستقبل إقليم كردستان العراق كذلك على مدى قدرته على إدارة علاقاته مع بغداد، والحفاظ على تماسكه الداخلي، وتنظيم علاقاته مع القوى الخارجية. وفي نهاية المطاف، تمثل مساعي العراق لتطوير علاقاته مع فرنسا وأوروبا مؤشراً على تحول في

نهج بغداد باتجاه تنويع شركائها الخارجيين. ويشير توسيع التعاون في مجال الطاقة، وجذب الاستثمارات، وتحديث القطاع الدفاعي، إلى أن العراق يحاول الابتعاد عن موقع ساحة للتنافس الخارجي والتحول إلى فاعل أكثر نشاطاً. وتُظهر خلاصة الاتجاهات القائمة أن الشرق الأوسط يدخل مرحلة لن تكون فيها أي قوة بمفردها قادرة على فرض قواعد المنطقة. وسيتشكل مستقبل النظام الإقليمي على أساس التفاعل بين مراكز قوة متعددة، والسيطرة على الموارد الحيوية، وقدرات الدول في مجال الحوكمة، والقدرة على إنشاء ترتيبات للتعاون. وفي هذا السياق، يمثل العراق واحداً من أهم اختبارات هذا النظام الجديد، لأن مستقبله سيكشف ما إذا كانت المنطقة ستتجه نحو دول أكثر قوة وآليات أوسع للتعاون، أم ستظل عالقة في دائرة المنافسات الأمنية والأزمات المتعاقبة.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.